



د. ناصر العولقي

رئيس جمعية الاقتصاديين الدكتور ناصر العولقي..

بعد هذا النجاح لمؤتمر المانحين.. ما الذي يتعين على اليمن أن تفعله؟

كل الأجهزة والوزارات الحكومية.. ما لم يكن هناك تنسيق بين هذه المؤسسات وعلى رأسها اللجنة العليا للمناقصات وكذا مجلس النواب لأن كثيراً من المشاريع والاتفاقيات لا بد أن تمر عبر مجلس النواب، فأتى من الأخوة في البرلمان أن يسرعوا في إنجاز مثل هذه الاتفاقيات والمشاريع.. وفي نفس الوقت اتمنى ألا يأخذ وقتاً كبيراً مما في إنشاء اللجنة العليا للمناقصات.. لأنه في الماضي كانت المشاريع لا تتعمل لسبب أو لآخر في لجنة المناقصات.. أما الآن فاعتقد أن المسؤولية كبيرة جداً علينا.. والرئيس قد التزم أمام الجميع وإمام العالم للتسريع بمثل هذه الأمور.. واعتقد إذا قمنا بعملنا وتعاوننا، واتفقنا في اليمن إلا بعقلانية وبتحضر، فإننا سنحقق ما نريده، وإنه يستطيع بمفرده أن ينفذ كل شيء.. لأنني قد لاحظت حقيقة بعض المسؤولين مع احترامي لهم يحبط بنفسه خمسة أو ستة أشخاص في وزارته أو مؤسسته ويترك الآخرين.. يعني أن هذا ليس عملاً مؤسسياً.. العمل المؤسسي هو أن يشارك كل إنسان بجهده ويعمله وحسب وظيفته.. فإذا تعاملنا مؤسسياً مع بعضنا البعض وأن نسير مع هذه الأمور من أجل مصلحة اليمن وتقدمه وتطوره.. وأن يصل اليمن إلى المستوى الذي يؤهله للاندماج في منظومة التعاون الخليجي.. بل وفي المنظومة العربية وفي المنظومة العالمية إن شاء الله.

التنسيق بين مؤسسات الحكومة .. والتسريع في إنجاز الاتفاقيات ومشاريع القوانين

مشاكل كبيرة.. لكنني في نفس الوقت متفائل وخاصة أن الأخ الرئيس قد أكد على هذا الموضوع أمام المانحين.. واعتقد أن على الحكومة والمسؤولين كل في مجاله أن يحترم ما قاله الأخ الرئيس بهذا الموضوع.. وإن نبداً بإيجاد آليات منظمة ومستمرة من أجل استيعاب هذه الموارد الكبيرة.. لأننا نتكلم عن أكثر من خمسة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات وهذا يحتاج إلى مجهود كبير جداً إلى أعداد مشاريع أعداداً كاملاً.. إلى نوع من التفاعل بين الجهات المختصة في البلد من قبل

الاستيعاب للتنفيذ كانت غير جيدة.. طبعاً تحسنت الأمور خلال السنوات الخمس الماضية واستطعنا فعلاً أن نستوعب مبالغ أكبر.. تصور اني في الثمانينات وبحكم عملي في جامعة صنعاء اشرفت على إنشاء ثلاث كليات للتربية واحدة في الحديدة، وثانية في تعز وأخرى في صنعاء، واشرفت على إنشاء كلية الزراعة في الثمانينات.. تصور انه من اليوم الذي فكرنا فيه في إنشاء هذه الكليات والتفاوض حول الغروض والمعونات لإنشاء تلك الكليات أخذ منا نحو ست سنوات حتى دخل الطلاب إلى هذه الكليات فهذه الطريقة لا نستطيع أن نستوعب الأموال التي تأتي البنا.. والان نحن -والحمد لله- بجهد الأخ الرئيس والأخوة في الحكومة استطعنا أن نحصل على نحو ٥ مليارات دولار للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠، وهذا يحتاج منا إلى نشاط كبير جداً.. بمعنى أنه لا بد للحكومة الإسراع في إنشاء اللجنة العليا للمناقصات.. لا بد من إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.. لا بد من تعديل بعض القوانين المختصة بالاستثمارات وغيرها.. لا بد من الالتزام بالاتفاقيات التي تطلب منا تبسيط الإجراءات وفي الحقيقية ما زلنا في اليمن نعاني من مشكلة الإدارة.. مشكلتنا أننا بعض الأوقات غير قادرين على إدارة مواردها الاقتصادية بالسرعة والكفاءة المطلوبة.. وهذا يضعنا طبعاً أمام

إيجاد آلية منظمة ومستمرة لاستيعاب المبادرة الخليجية

الرئيس أكد في المؤتمر الصحفي أن لديه الاستعداد أن يتم إنشاء صندوق وان تحول كل هذه المبالغ إلى هذا الصندوق وتصرف وفقاً للاستراتيجية والخطط الائتمانية التي وضعتها اليمن.

بمعنى أن الأخ الرئيس قال أننا لا نريد أن تأتي هذه المبالغ إلى وزارة المالية أو إلى خزينة الدولة.. ولكن يمكن وضعها في صندوق أو في هيئة وهذا الصندوق يدار من قبل جهات متخصصة لتصرف هذه المبالغ على المشاريع الموجودة في الخطة الخمسية وكذا المشاريع التي سيتم تنفيذها لتسهيل اليمن للاندماج اليمني في منظومة مجلس التعاون الخليجي. ولكن هناك بعض التخوفات لو نظرنا إلى تاريخنا في تنفيذ المشاريع نجد أن قدرتنا

بكل المقاييس كان مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد في لندن الأسبوع الماضي ناجحاً.. تعهدت الدول والمؤسسات التمويلية المانحة بلغة نحو خمسة مليارات دولار.. ومن شأن هذا المبلغ أن يغطي ٨٦٪ تقريباً من الفجوة التمويلية في البرنامج الاستثماري الذي تتضمن الخطة التنموية الخمسية الثالثة على مدى الأعوام الأربعة القادمة.

فما الذي تترتب على هذا النجاح بالنسبة لليمن.. بعبارة أخرى ما الذي يتعين على اليمن أن تفعله بعد هذا النجاح؟

«الميثاق» طرحت هذا السؤال على الدكتور ناصر العولقي استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء هذا المؤتمر.. فأجاب:

- اسعدت كثيراً بحضور المؤتمر بصفتي استاذاً في الاقتصاد بجامعة صنعاء وأيضاً بصفتي رئيساً لجمعية الاقتصاديين اليمنيين.. فألاخ رئيس الوزراء مشكوراً كلفني بالحضور في هذا المؤتمر.. والحقيقة كنت قد تابعت وقائع المؤتمر والكلمات المختلفة من قبل المشاركين وبالذات كلمة الاقتراح لفخامة الأخ وليد بن عبد الله صالح.. وكذلك كلمته الختامية.. وأشك أن الرئيس في هذا المؤتمر كان واضحاً في كلامه بأن اليمن لديها الاستعداد والالتزام لاتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية والاقتصادية والإدارية وغيرها من اجندة تسهيل استخدام هذه الأموال.. بل إن الأخ

تعزيزاً للتكامل اليمني الخليجي وإحلال العمالة اليمنية محل الأجنبية في دول المجلس

الصقر: على دول مجلس الاضطرار بمسؤولياتها لمساعدة اليمن



يكسر لصالح رفع مستويات التنمية في اليمن.. سد الفجوة

الدكتور عبد الكريم اليرباني شدد في ورقة المقدمة إلى الندوة على ضرورة تقريب الفجوة التعليمية بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. مشيراً في هذا الصدد إلى الإنجازات التي حققتها اليمن على صعيد الحراك الديمقراطي والانفتاح الإعلامي وكذا مشاركة المرأة في صنع مقررات الحياة السياسية معتبراً في هذا الصدد أن المرأة اليمنية تعد أكثر انفتاحاً من المرأة الخليجية وأنها تشغل ما يزيد عن ١٥ بالمائة من الوظائف العامة في الجهاز الوظيفي للدولة اليمنية.

تتطلب جهود مشتركة تكامل الأدوار بين اليمن والخليج سيسهل عملية اندماج في مجلس التعاون هذا ما توصل إليه المتناقشون لدى الانتهاء من الجلسة الأولى للندوة، مشددين على أن هناك حاجة ملحة لبرمجة مراحل تأهيل اليمن معتمدين ان الجانب الاقتصادي هو أهم عوامل النجاح في تأهيل اليمن، وأن الغاية يجب أن تكون الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد اليمني وهذا يتطلب جهوداً مشتركة كبيرة.

بعد ذلك وفي الجلسة الثانية للندوة قدم فيها الدكتور مصطفى العاني وهو مستشار أول الخليج للأبحاث ورقة عمل بعنوان: العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية بين اليمن ودول مجلس التعاون



يكسر لصالح رفع مستويات التنمية في اليمن.. سد الفجوة

بالمملكة العربية السعودية والذي قدم ورقة عمل بعنوان نحو تطوير أجندة سياسية مشتركة بين اليمن ودول مجلس التعاون، أكد فيها على أن هناك ترحيباً كبيراً بانضمام اليمن إلى منظومة المجلس.

وأشار الدكتور باديب إلى أن اندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيشكل عاملاً قوياً لدول منطقة الجزيرة والخليج كون اليمن تمثل عمقاً استراتيجياً للمنطقة مشدداً على ضرورة سد الفجوة التي لا تزال تفصل بين التعاون اليمني واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال: إن دول المجلس ستستفيد من هذا الانضمام؛ فالأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة والخليج يستلزم بالضرورة اندماج اليمن في المنظومة الخليجية كما أن فتح السوق اليمنية



يكسر لصالح رفع مستويات التنمية في اليمن.. سد الفجوة

على مصر أعينها أمام منتجات وصناعات دول الخليج ستكون حافزاً كبيراً على ازدياد السوق التجارية بين الجانبين خاصة أن الرسوم الجمركية تخفّف وتساوى بين كافة أعضاء المجلس كما ستستفيد دول المجلس من عنصر العمالة اليمنية.

واختتم باديب ورقته بالتأكيد أن انضمام اليمن ضرورة لا بد منها حتى يفضّح اليمن بمستواه الاقتصادي بمساعدة الأشقاء في مجلس التعاون.

ورقة العمل الثانية في الجلسة قدمها السفير إلى الملك سعيد عبده -وتناولت انضمام اليمن إلى مجلس التعاون بين حتمية التنازح الجغرافيا وضروته المستقبلية- استعرض من خلالها خارطة الإحاحات والتحديات التي باتت تفرض انضمام اليمن للمنظومة الخليجية.. مشيراً إلى ما يمثله انضمام اليمن إلى المجلس من أهمية بالنسبة للمنطقة.

وشدد السفير عبده على ضرورة استقراء الأبعاد التاريخية والمستقبلية التي تجعل من انضمام اليمن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمر يفرضه استحقاقات المرحلة.

وأكد أن هناك حاجة ماسة لمشروع خليجي

دعا المشاركون في ندوة «تأهيل اليمن للاندماج في مجلس التعاون الخليجي» إلى سرعة وضع رؤية عملية للاندماج وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين اليمن ومجلس التعاون وصولاً إلى الاندماج الكامل مؤكداً القواسم المشتركة التي تعطي زخماً لقضية اندماجهما في بوتقة اقليمية واحدة.

وشدد المشاركون في الندوة التي نظّمها مركز الخليج للبحوث بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية واختتمت اعمالها ببدي الأسبوع الماضي على أن احتواء اليمن هو الطريق الأساسي لتأسيس قاعدة راسخة للأمن في الخليج مؤكداً في الندوة على الحاجة الملحة لبرمجة مراحل تأهيل اليمن معتبرين أن الجانب الاقتصادي اهم عوامل النجاح في تأهيل اليمن، وأن الغاية يجب أن تكون في الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد اليمني وهذا يتطلب جهوداً مشتركة كبيرة.

كما دعا المشاركون إلى التفكير الجدي بقضية احلال العمالة اليمنية محل العمالة الأجنبية إلى الخليجي.

د. الأرياني: حققنا نجاحاً متميزاً في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

د. الأصبحي: اليمن موطن قوّة بشرية للجزيرة والخليج

الأرحبي: اندماج اليمن ثمرة ايجابية نحو الوحدة العربية

كتب/هاريون ثابت

وكانت الندوة التي حضرتها وفود تمثل دول مجلس التعاون الخليجي ووفد يمني رسمي كبير برئاسة الدكتور عبدالكريم اليرباني -نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام- مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسية - والاستاذ عبدالكريم الأرحبي -وزير التخطيط والتعاون الدولي- والدكتور احمد الاصبحي -عضو مجلس الشورى- افتتحت بكلمة للشهيد عبدالمعز بن عثمان بن صقر -رئيس مجلس ادارة مركز الخليج للبحوث- ركزت على منطلقات مهمة للاندماج في منظومة مجلس التعاون الخليجي: أن اليمن بالمعنى الجيوستراتيجي جزء من منطقة الخليج والجزيرة العربية ولذا فإن قضايانا الأمن والاستقرار والتنمية في اليمن هي قضايا تهم جميع دول المنطقة وأن تطوير قدرة اليمن على مواجهة الأزمات الداخلية لأمر مهم.

تعزيز التعاون

الشيخ عبد العزيز ابن صقر طالب الدول الخليجية والمؤسسات المانحة في العالم بان تضطلع بمسؤولياتها في بلورة وتبني برامج فعالة لمساعدة اليمن بحيث تتمكن من مواصلة جهودها من أجل تحديث المؤسسات وتطوير السياسات وبناء القدرات والتصدي للبرروقراطية والفساد.

معتبراً أن للعلاقات اليمنية-الخليجية جوانبها الاستراتيجية والأمنية الهامة ما يحتم العمل من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين.

واستعرض الشيخ ابن صقر جملة من العناصر قال إن من شأنها أن تعزز العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول المجلس واجلها فيما يلي:

- مواصلة جهود تحسين وتطوير البنية التحتية والاستثمارية في اليمن بحيث تصبح بيئة جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية.
- تأهيل وتدريب قوة العمل اليمنية بما يجعلها أكثر قدرة على تلبيبة الاحتياجات المنظورة لأسواق العمل الخليجية.
- تقدير الاحتياجات التمويلية لليمن استناداً إلى دراسات علمية، وخطط وبرامج تنموية مدروسة تقوم على أولويات محددة وجداول زمنية للتنفيذ.
- تطوير سبل وإمكانات استعادة اليمن من خرابات دول المجلس في مجالات الصناعات النفطية بما يحفز من مكانة هذا القطاع في الاقتصاد اليمني.
- البحث في سبل ومخططات وشروط تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين القطاع الخاص اليمني من ناحية والقطاع الخاص الخليجي

من جانبه أكد الدكتور احمد محمد الاصبحي عضو مجلس الشورى بالجمهورية اليمنية أن اليمن تلعب دوراً مهماً في القرن الأفريقي مؤكداً على أن اليمن باستقرارها السياسي أصبحت الظهير الأمن للسعودية وعمان وأشار الاصبحي إلى ان اليمن يمكن أن تلعب دوراً في توفير خط امداد يمين للنفط الخليجي عبر تقديم تسهيلات لدول المجلس، مشدد على ان اليمن قوة بشرية حية كانت وما تزال موطناً رعد للجزيرة والخليج.

وكانت الندوة ناقشت جملة من أوراق ابرها: نحو تطوير اجندة سياسية مشتركة بين اليمن ودول مجلس التعاون و الحاجات التمويلية للاقتصاد اليمني ومتطلبات الارتقاء بمستوى علاقات العمل بين اليمن ودول مجلس التعاون والفوائد المشتركة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية و نحو شراكة اقتصادية وتجارية بين اليمن ومجلس التعاون.

ضرورة

واختتم باديب ورقته بالتأكيد أن انضمام اليمن ضرورة لا بد منها حتى يفضّح اليمن بمستواه الاقتصادي بمساعدة الأشقاء في مجلس التعاون.

ورقة العمل الثانية في الجلسة قدمها السفير إلى الملك سعيد عبده -وتناولت انضمام اليمن إلى مجلس التعاون بين حتمية التنازح الجغرافيا وضروته المستقبلية- استعرض من خلالها خارطة الإحاحات والتحديات التي باتت تفرض انضمام اليمن للمنظومة الخليجية.. مشيراً إلى ما يمثله انضمام اليمن إلى المجلس من أهمية بالنسبة للمنطقة.

وشدد السفير عبده على ضرورة استقراء الأبعاد التاريخية والمستقبلية التي تجعل من انضمام اليمن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمر يفرضه استحقاقات المرحلة.

وأكد أن هناك حاجة ماسة لمشروع خليجي

من ناحية أخرى..

مراجعة ملف العلاقات التجارية بين اليمن ودول المجلس.

في الندوة قال الاستاذ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون والتنمية في النخبات تواجه منطقة الجزيرة والخليج، وهذه النخبات فرضت التوجه الجاد صوب صياغة رؤية واحدة لتكامل إقليمى يمكن من خلاله مواجهتها.

وقال: إننا جميعاً في اليمن والخليج وفي ظل عصر العولمة وعالم التكتلات الإقليمية والدولية تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي لا تسبيل للتغلب عليها إلا في ظل رؤية واحدة وإدراك واع للمصير الواحد والمضي بإرادة قوية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والعمل المشترك في شتى المجالات وبما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

مستعرضاً في كلمته الجهود التي تبذلها اليمن لإعداد نفسها للاندماج المنشود في المنظومة الإقليمية الخليجية: إننا ونحن نبذل الجهود ونستحث الخطى نحو إعداد اليمن للاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتطلع من حقيقة مفاهاها أن شعوبنا وأمتنا بصورة عامة تخترن قيم الأخوة والمحبة والتعاون والتكامل وتنتمسك بالوحدة وتتطلع إلى تحقيقها وبما يعود بالنفع على الجميع.

وأضاف: ونحن على ثقة بأن القواسم المشتركة التي تجمع اليمن بدول الخليج والجزيرة أكثر من تلك التي تباعدنا وأن ما يوحدنا أقوى مما يمزقها وأن ما تتطلع إليه هذه الشعوب في المستقبل أبلغ مما يجري في الوقت الراهن.

وأكد وزير التخطيط على أن ثمة مصالح متبادلة ستجنيها كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي جراء الاندماج المرتقب، معتبراً أن اندماج الاقتصاد اليمني في دول مجلس التعاون الخليجي سيعدل على توليد ثمار ايجابية لكافة الدول تتمثل في اتساع حجم السوق وزيادة الطلب على السلع وبما يمكن من الحصول على مزايا الحجم الكبير للاقتصاد اليمني والخليجي فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية وتخفيض تكاليف المدخلات